الأمم المتحدة

A/C.3/66/SR.35

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون

Distr.: General
1 March 2012
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الخامسة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس: السيد زيليولي (نائب الرئيس) . . . . . (إيطاليا)

المحتويات

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية (تابع)

(ج) حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

11-56634 X (A)

رجاء إعادة الاستعمال

في غياب السيد حنيف (ماليزيا)، تولى السيد زيليولي (إيطاليا)، (نائب الرئيس)، رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥ صباحا

البند ٦٩ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/66/87)

(ب) **مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية** (تابع) (A/66/156 و 161 و 203 و 204 و 216 و 225 و 253 و 254 و 262 و 264 و 265 و 268-272 و 274 و 283-285 و 289 و 290 و 293 و 310 و 314 و 325 و 330 و 342 و Add.1 و 372)

(ج) **حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين** (تابع) (A/66/267 و 322 و 343 و 358 و 361 و 365 و 374 و 518؛ و A/C.3/66/2)

١ - **السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن احترام السيادة الوطنية مسألة أساسية في تناول مسائل حقوق الإنسان، لأن القوانين والسياسات ذات الصلة في البلدان المعنية ذات السيادة تكفل حقوق الإنسان للشعوب التي تدخل في نطاق ولايتها. وذكر أن أعمال القتل الجماعي للمدنيين الأبرياء في أفغانستان والعراق وفلسطين المحتلة هي دليل على انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة لانتهاك السيادة الوطنية. وأضاف أنه يجب تجنب التسييس والانتقائية والمعايير المزدوجة في التصدي لحالات حقوق الإنسان.

٢ - وقال إنه ما زالت تعتمد قرارات مدفوعة بدوافع سياسية وتتعلق ببلدان معينة، مما يزيد من حدة المواجهة وعدم الثقة. وذكر أن القيم الغربية لا يجوز أن تكون هي المعيار الوحيد لحقوق الإنسان في عالم متنوع، كما لا يجوز استخدام مسائل حقوق الإنسان للإطاحة بالنظم السياسية المختارة بواسطة الشعوب في البلدان المستهدفة لأن ذلك يعتبر في حد ذاته انتهاكا لحقوق الإنسان. وأضاف أنه يتعين التصدي أيضا لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي. وقال إنه خلال الاحتلال العسكري لكوريا في القرن الماضي ارتكبت اليابان أعمال الإبادة والانتهاك غير المسبوق لحقوق الإنسان حيث كانت ترغم الآلاف من نساء كوريا وغيرها من بلدان آسيا على الرق الجنسي واستخدامهن ''نساء للمتعة''. وأضاف أنه ينبغي لليابان أن تحذو حذو الدول الأخرى ذات التاريخ الاستعماري وأن تعبر عن اعتذارها الصادق وأن تقوم بتعويض الضحايا.

٣ - وذكر أن مفهوم جوتشي الذي يركز على الإنسان والذي تعتبر الحقوق الإنسانية بمقتضاه أمورا مقدسة لا تنتهك، هو المبدأ الموجه لجميع أنشطة الدولة. وذكر أن حكومته، لهذا، لا تدخر وسعا في العمل على ضمان تمتع شعبها بحقوقه الإنسانية كما يتبين من اعتمادها لقوانين بشأن النهوض بحقوق المرأة وحقوق الطفل في العام الماضي وأنها ستواصل تحسين حالة حقوق الإنسان وفاء بالتزاماتها الدولية.

٤ - **السيد العبيدي** (العراق): قال إن حكومة العراق الجديد، عراق ما بعد صدام، تعلق أهمية كبرى على تعزيز حقوق الإنسان. وذكر أن من بين ما تقوم به لتحقيق هذه الغاية اعتماد خطة وطنية بشأن حقوق الإنسان تأخذ في الاعتبار جميع التوصيات التي قدمتها الدول في الاستعراض الدوري الشامل الذي تم في العام السابق، وتنفذ سياسات

تعزز التسامح والتنوع الثقافي وحرية الدين والمعتقد. وأضاف أن حكومته تقوم أيضا بالتحقيق وتعمل على تصحيح انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات الإرهابية ضد الأقليات والإبلاغ عنها إلى الجهات المتخصصة. وقال إن الحكومة قامت مؤخرا بتأمين المناطق التي شهدت انعدام الاستقرار خلال السنوات السابقة نتيجة للنشاط الإرهابي من داخل العراق وخارجه.

٥ - وذكر أن القوانين في العراق تكفل حرية الفكر وحرية الضمير وحرية الدين والمعتقد وتوفر وسائل الانتصاف في حالة انتهاك هذه الحريات. وأضاف أنه لا يمكن لأي شخص يعيش داخل الولاية القضائية لحكومة العراق أن يفقد حقه في الحياة أو الحرية أو الأمن الشخصي كما لا يمكن تعذيبه أو اعتقاله أو احتجازه تعسفا أو فقدانه لوظيفته أو مسكنه بسبب دينه أو معتقده. وقال إن أي انتهاك لهذه الضمانات القانونية يتم تقديم مرتكبيه إلى العدالة. وأضاف أن حكومة العراق تحظر إصدار أية قوانين تشجع على الكراهية الدينية أو التمييز أو العنف، كما شكلت ديوانا للوقف المسيحي والأديان الأخرى لحماية غير المسلمين.

٦ - وذكر أن العراق الجديد يعمل على الوفاء بالتزاماته بمقتضى عهود ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية وتحقيق انسجام التشريعات الوطنية مع تلك الصكوك. وأضاف أن العنف الطائفي والهجمات الإرهابية التي تقوم بها القاعدة وغيرها من الجماعات قد قوضت سياسة حكومته فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ومن ثم ضاعفت الحكومة جهودها للحد من العنف وتهجير اللاجئين من مختلف مشارب الحياة. وقال إن العراق استطاع احتواء أزمة التهجير الناشئة عن طريق توفير الإعانات المالية والغذائية للنازحين، ومنهم العراقيون الذين فروا من البلاد، من أجل تيسير عودتهم.

٧ - وقال إن التدابير التي اتخذها العراق لترسيخ ثقافة حقوق الإنسان تشمل إنشاء منظومة وطنية لمراقبة ورصد انتهاكات حقوق الإنسان. وذكر أنه تم وضع سياسة وطنية تتعلق بالمساءلة والعدل تستهدف التصدي للصدامية، التي هي من مخلفات النظام الديكتاتوري البائد الذي كان يمجد استخدام العنف لحل المشاكل والذي لا يمكن التخلص من آثاره السلبية بين ليلة وضحاياها شأنه في ذلك شأن النازية. وقال إن حكومته تقدر كل التقدير الدعم المقدم من المجتمع الدولي في إعادة بناء العراق وإنشاء المؤسسات الديمقراطية. وذكر أنها ستواصل سعيها الجاد إلى الوفاء بجميع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان.

٨ - **السيدة بوسي** (بوركينا فاسو): قالت إن التنمية البشرية تقتضي أن تأخذ الدولة بنهج إيجابي يسعى إلى إعمال حقوق الإنسان. وذكرت أنه تحقيقا لهذه الغاية اتخذت حكومتها عددا من التدابير والسياسات والبرامج التشريعية والتنظيمية من أجل تعزيز الحقوق المدنية والسياسية وتحسين ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وأضافت أنه قد تحققت مكاسب كبيرة منذ اعتماد سياسة وطنية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠١ وإن كان ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وقالت إن الوثيقة الإطارية سيتم تنقيحها ووضعها موضع التنفيذ من خلال خطة عمل أولية للسنوات من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥.

٩ - وذكرت أنه تم اتخاذ عدد من التدابير لضمان الحق في عدم التمييز وفي المساواة أمام القانون، وخاصة في مجالات إقامة العدل والعمل والصحة والتعليم والمشاركة المدنية في إدارة الشؤون العامة وأضافت أنه تجري عملية إصلاح قضائية في شكل زيادات في عدد مناطق الولاية القضائية الوطنية والمسؤولين القانونيين، واستعراض النصوص المتعلقة بتقديم المساعدة القانونية. وقالت إنه تعقد بانتظام بيوت

مفتوحة بشأن المسائل المتصلة بالعدالة لتثقيف الجمهور فيما يتعلق بالمؤسسات القانونية.

١٠ - وقالت إن الحق في الحياة وفي السلامة البدنية والمعنوية تحميه أيضا مجموعة من القوانين واللوائح. وأضافت أن بلدها وقع في عام ٢٠٠٧ على وقف تطبيق عقوبة الإعدام ويعمل على إلغائها تماما. وقالت إن بوركينا فاسو باعتبارها طرفا في اتفاقية مناهضة التعذيب منذ عام ١٩٩٩ قد صدقت على بروتوكولها الاختياري في عام ٢٠١٠ وهي بصدد إنشاء آلية وقائية وطنية. وأضافت أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مخولة بزيارة مراكز الاحتجاز وغيرها من المواقع للتأكد من منع التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقالت إنه على الرغم من المحاولات التي بذلتها حكومتها لزيادة الوعي بحوادث التعذيب ومكافحته فإن اكتظاظ السجون أمر يدعو إلى القلق الشديد.

١١ - وقالت إن جميع وسائل الإعلام في بلدها تشهد على جهود الحكومة لتوفير بيئة تؤدي إلى ممارسة الحق في الحصول على المعلومات والحق في حرية التعبير. وذكرت أن الدولة تقوم أيضا بتمويل أنشطة الأحزاب السياسية من أجل تيسير مشاركتها في الشؤون العامة وتحديد حصص لمشاركة المرأة في الانتخابات وفي الحياة السياسية بوجه عام.

١٢ - وقالت إنه على الرغم من قلة الموارد فإن حكومتها تعمل على كفالة التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق ضمان دفع المرتبات بانتظام، وكفالة حق العمل، وتوفير التغطية الصحية الوطنية وتعزيز الرعاية الطبية، وتخصيص خمس الميزانية الوطنية للتعليم، والتوسع في مجالات التدريس بالمؤسسات الأكاديمية، بما في ذلك تعليم القراءة والكتابة للطلاب غير التقليديين. وأضافت أنه تبذل أيضا جهود من أجل الحد من الفقر في إطار استراتيجية وطنية بشأن الإسراع بالنمو والتنمية المستدامة.

١٣ - وفيما يتعلق بحقوق المرأة، قالت إن بوركينا فاسو تعمل مع منظمات المجتمع المدني على تشجيع الأنشطة المدرة للدخل والتي تشارك فيها المرأة. وذكرت أن حكومتها قامت أيضا بتزويد أكثر من مليون طفل بشهادات الميلاد، وذلك لتوفير الحماية القانونية لهم. وقالت إن حملات التوعية تمضي في طريقها من أجل تبديد المفاهيم السلبية عن الأشخاص ذوي الإعاقة الذين ما زال التمييز ضدهم مستمرا على الرغم من انضمام بلدها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين وبروتوكولها الاختياري وإصدار التشريعات الوطنية ذات الصلة. واختتمت كلمتها مكررة التزام بلدها بممارسة جميع حقوق الإنسان، وأشارت إلى أن بوركينا فاسو ترحب بأي زيارات يقوم بها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بتعزيز حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها في الوقت الذي يتم فيه التصدي للإرهاب.

١٤ - **السيد فيرامي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنه يتعين على المجتمع الدولي أن يأخذ في الاعتبار الخصوصيات الدينية والقومية والتنوع الثقافي في جهوده المبذولة للتصدي للتزايد السريع للاتجاهات العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب مما يهدد بعض المجتمعات. وذكر أن مما يؤسف له أن هذه الظواهر تستهدف على نحو متزايد الإسلام والمسلمين على وجه الخصوص. وذكر أن الحقوق الثقافية لا ينبغي أن تشمل الحق في تأجيج الخلافات التي قد تؤدي إلى العنف بل ينبغي بدلا من ذلك أن تكون وسيلة لتعزيز التنوع الثقافي والاحتفاء به ليكون شرطا للسلام.

١٥ - وذكر أنه على الرغم من التأكيدات المتكررة بشأن عالمية جميع حقوق الإنسان ووحدتها وترابطها وتساويها فإن النظام الدولي القائم يتميز بالانتقائية وبالاستغلال الاقتصادي والسياسي. وقال إنه لا ينبغي أن تؤثر الاعتبارات السياسية على تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وخاصة في الوقت الذي تقتضي فيه الأوضاع الملحة في الشرق الأوسط وغيره القيام بعمل. وأضاف أن الجزاءات الانفرادية التي تفرضها بعض البلدان على البلدان النامية، بالمخالفة للقانون الدولي، تمثل انتهاكا لحق هذه البلدان غير القابل للتصرف في التنمية وفي اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

١٦ - وقال إنه يتعين وقف هذه التدابير فورا إذا ما أريد إعمال الحق في التنمية إعمالا كاملا. وذكر أن ثلث سكان العالم يعيشون في فقر مدقع يجعلهم غير قادرين على ممارسة حقوق الإنسان الأساسية ومن ثم يجب أن تتناول أجهزة حقوق الإنسان مسألة تخفيف حدة الفقر كهدف أساسي وأن تتحمل مسؤولية هذه المهمة الدول التي تستغل القوى العاملة والموارد البشرية للآخرين. وأضاف أنه ما لم تستطع الأغلبية من سكان العالم جني فوائد العولمة - التي لا يتمتع بها الآن سوى قلة محظوظة - فإن حرية العيش بكرامة ستظل حلما من الأحلام.

١٧ - وقال إنه ينبغي لمفوضية حقوق الإنسان أن تعمل على نحو غير متحيز ومستقل تماما، في إطار حقوق الإنسان الذي حدده مجلس حقوق الإنسان باعتباره الهيئة الرئيسية المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مع تجنب الإصرار على معايير حقوق الإنسان التي لم يتم الاعتراف بها دوليا بعد. وذكر أن جمهورية إيران الإسلامية لها علاقة عمل جيدة مع المفوضية وأنها بادرت إلى إجراء عدد من الحوارات المتعلقة بحقوق الإنسان مع بعض البلدان ومنها الدول الأعضاء بحركة عدم الانحياز وبمنظمة التعاون الإسلامي.

١٨ - وقال إنه لن يتحقق تحسن في أوضاع حقوق الإنسان بتلويث سمعة بلدان معينة أو باتخاذ قرارات تستهدف هذه البلدان. على أنه أضاف أنه يود أن يوجه الاهتمام، بعدما أصبح من الممارسات الثابتة التركيز على حالات بعينها، إلى ما يقع من انتهاكات لحقوق الإنسان في بعض بلدان العالم التي تعلن عن نفسها أنها بلدان ''نظيفة''. وذكر أن العنصرية والتمييز العنصري ما زالا مستشريين في بلدان أوروبا وغيرها من البلدان الغربية وأن من مظاهرهما كراهية الإسلام كما تتجلى من حادثة إحراق القرآن البشعة. وأعرب عن أسفه لأن بعض الحكومات الأوروبية لم تعجز عن التصدي لكراهية الإسلام فحسب بل تكلمت علنا ضد التعدد الثقافي وبذلك زادت مشاعر معاداة الإسلام الراهنة اشتعالا وزادت من سوء وضع أقلياتها المسلمة.

١٩ - وذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية تقدم دعمها غير المشروط للنظام الصهيوني وجرائمه وتعتبر مسؤولة عن جرائم مختلفة أخرى عند التصدي للإرهاب بينها قتل المدنيين باستخدام طائرات بلا طيارين كما أشار إليه المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان وحمايتها ، وإنشاء مراكز سرية للاحتجاز في جميع أنحاء العالم، واستخدام أساليب التحقيق غير الإنسانية مع المحتجزين.

٢٠ - وقال إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية مسؤولة عن الانتهاكات التي تقع داخل أراضيها أو في الخارج حيث تعصف سياستها الخارجية بمعايير حقوق الإنسان بشكل مباشر أو غير مباشر. وأضاف أن تقارير أصحاب الولايات الخاصة بالأمم المتحدة أفادت بانتهاك كندا لحقوق الإنسان بالنسبة لسكانها الأصليين وغيرهم من الأقليات، وهي حقيقة تزداد شدة صدمتها لكون هذا البلد قد أيد إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وأضاف أن أية تحسينات يتم إدخالها على حالات حقوق

الإنسان ستكون في نهاية الأمر نتيجة للتعاون والتنمية وليس نتيجة للكلمات والقرارات.

٢١ - **السيدة مبالا أبينغا** (الكاميرون): قالت إن حكومتها لم تدخر وسعا في الاستجابة لتطلعات شعبها فيما يتعلق بحقوق الإنسان على الرغم من الصعوبات التي تواجهها جميع الدول نتيجة للأزمات الاقتصادية والمالية العالمية والكوارث الطبيعية وتغير المناخ. وذكرت أن الملكية الفعلية لحقوق الإنسان تتوقف على التثقيف في مجال حقوق الإنسان بما يوفر خير السبل لإيجاد ثقافة سلام ومن ثم تعزيز التنمية المستدامة. وأضافت أن المركز دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا استطاع خلال السنوات العشر التي انقضت منذ إنشائه أن يسهم إسهاما هاما في التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال أنشطة التواصل التي أفادت المسؤولين الحكوميين كما أفادت ذوي الأدوار من المدنيين.

٢٢ - وقالت إن المركز ساعد في بناء قدرات المؤسسات الوطنية العاملة في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى زيادة مشاركة عدد من بلدان آسيا الوسطى في إنشاء آليات حقوق الإنسان وزيادة التعاون بين الحكومات والمجتمع المدني والسكان في المنطقة دون الإقليمية. وأضافت أن تعاون الكاميرون مع المركز كان مثمرا على وجه الخصوص خلال عملية الاستعراض الدوري الشامل الذي قبلت الكاميرون خلاله ٤١ توصية واعتمدت خريطة طريق وجدولا زمنيا لتنفيذها. وقالت إن المركز ساعد في تنظيم جلسة استماع للشركاء التقنيين والماليين للكاميرون بشأن الإجراءات التي اتخذها البلد لتنفيذ عملية الاستعراض الشامل.

٢٣ - وقالت إن المركز ما زال يتلقى الموارد المالية والبشرية اللازمة للقيام بعمله والاستجابة لاحتياجات المنطقة. وذكرت أن بلدها يرحب بتعيين السيدة مآريت كوهونين - شريف رئيسة للمركز في عام ٢٠٠٩، وأعربت عن أملها في إنشاء وظائف إضافية رفيعة المستوى. وذكرت، أخيرا، أنها ترحب بالشراكات التي أنشأها المركز مع وكالات الأمم المتحدة ومع المنظمات دون الإقليمية، وأعربت عن شكرها الخاص للشركاء الإنمائيين للكاميرون لما يقدمونه من مساهمات مالية إلى المركز.

٢٤ - **السيد منيسي** (سويسرا): قال إن سويسرا باعتبارها بلدا من البلدان المتقدمة النمو تؤمن بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يوجه مزيدا من الاهتمام إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مثل الحق في الحياة والحق في الغذاء والحق في بلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية. وأضاف أنه ينبغي للتنمية البشرية وحقوق الإنسان أن يعزز كل منهما الآخر من الناحية المفاهيمية وفي التطبيق من أجل ضمان رفاه جميع الناس وكرامتهم. وقال إن بلده باعتباره طرفا في عدد من صكوك حقوق الإنسان الأساسية قد ضمّن دستوره الحقوق الواردة في تلك الصكوك وفي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأضاف أن سويسرا تقوم حاليا بالتصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٢٥ - وقال إن حكومته، احتراما منها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمساواة في السيادة بين جميع الدول، لا تشجع اعتماد أو تنفيذ تدابير من طرف واحد لا تتفق والإطار القانوني الدولي أو المعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. وذكر أن اشتراك سويسرا مؤخرا في آلية الاستعراض الدوري الشامل التي أقرها مجلس حقوق الإنسان أتاح فرصة لتقييم منجزات بلده والوقوف على ما بقي من تحديات أمام النهوض بحالة حقوق الإنسان على أرض الواقع.

٢٦ - وأشار مع الأسف إلى ما يتم من طرح مفاهيم غير محددة مثل التفضيلات والمصالح وأنواع السلوك الجنسي الشخصي باعتبارها من حقوق الإنسان في الوقت الذي

يجري فيه التمييز على أساس العنصر ونوع الجنس والدين والمعتقد والسن والعجز وتحتاج إلى مزيد من العناية، مشددا على أن هذه المفاهيم لا تدخل ضمن الإطار القانوني المتفق عليه دوليا لحقوق الإنسان كما أنها تعتبر تعبيرا عن تجاهل لعالمية حقوق الإنسان. وأضاف أنه في ضوء ضرورة احترام التنوع الثقافي فيما يتعلق بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينبغي لأصحاب ولايات الإجراءات الخاصة أن يلتزموا بولاياتهم المحددة وبمدونة قواعد السلوك التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان.

٢٧ - **السيد لي هواي ترونغ** (فييت نام): قال إن بلده يقدر تقديرا كبيرا دور مجلس حقوق الإنسان بوصفه محفلا لتشجيع الحوار والتعاون. وذكر أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسألتان أساسيتان بالنسبة لسياسة حكومته. وأضاف أن شعب فييت نام الذي مر بمحن قاسية من أجل الحصول على استقلاله وتأمين حقوقه المدنية والسياسية الأساسية يتطلع إلى مزيد من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى تحسين مستوى التنمية.

٢٨ - وذكر، إزاء هذه الخلفية، أن الإصلاحات الشاملة التي أدخلت على مدى ٢٥ سنة مضت قد حققت نموا اقتصاديا وتخفيضا كبيرا في مستوى الفقر كما حققت المساواة الاجتماعية وبذلك أوجدت الظروف التي تؤدي إلى ممارسة حقوق الإنسان بوجه عام. وذكر أن الجهود التي بذلت لتعزيز سيادة القانون أدت إلى تحسينات في الجمعية الوطنية وفي النظام القانوني كما أدت إلى إصلاحات قضائية وإدارية في الآليات المكلفة بحماية حقوق المواطنين. وأضاف أن العقدين الماضيين شهدا توسعا ملحوظا من حيث حرية الصحافة ثم، في وقت أقرب، في استخدام تكنولوجيا المعلومات حيث ارتفعت فييت نام عشرة مستويات في دليل التنمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات.

٢٩ - ومن حيث الحرية الدينية، ذكر أن اتباع الأديان شائع في فييت نام كما يتبين من العدد الكبير لمن يمارسون شعائر الأديان من شعبها. وأضاف أن أغلبية أبناء فييت نام يدينون بالبوذية والإسلام وأن فييت نام بها أكبر عدد من البروتستانت وثاني أكبر مجموعة من الكاثوليك في المنطقة. وذكر في سياق التعاون الدول فيما يتعلق بحقوق الإنسان أن حكومته تقدم تقارير دورية إلى عدد من الهيئات المنشأة بمعاهدات وأنها استقبلت عددا من خبراء الأمم المتحدة المستقلين وأنها تستعد لزيارة المقرر الخاص المعني بالحق في الصحة. وأضاف أن فييت نام، باعتبارها رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠١٠ قد أسهمت في أعمال اللجنة الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والتابعة للرابطة والتي تم إنشاءها مؤخرا.

٣٠ - **السيد أدوماسي** (بنن): قال إن حكومته اعتمدت مؤخرا قانونين يمثلان تقدما كبيرا فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في بلده. وذكر أن القانون الأول يلغي عقوبة الإعدام وبذلك يحمي الحق في الحياة، وأن القانون الثاني يسعى إلى منع العنف ضد المرأة ومعاقبة مرتكبيه. وقال إنه منذ تحول بلده السلمي من نظام شمولي إلى مجتمع تعددي ديمقراطي فإنه قد التزم بالديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها على نحو ما هو منصوص عليه في دستوره. وذكر أن حكومته وعيا منها بترابط جميع حقوق الإنسان قد عملت على توفير بيئة مواتية لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها وتحسين ظروف المعيشة لشعب بنن عن طريق توفير الاحتياجات الأساسية لهم مثل المسكن والصحة والغذاء والملبس والتعليم.

٣١ - وقال إنه على الرغم من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي فما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان تمتع جميع الأفراد تمتعا تاما بجميع حقوق الإنسان. على أنه أضاف أن بعض الدول الأعضاء تعتبر الحقوق المدنية والسياسية أكثر

أهمية من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنسى أن الديمقراطية تستند إلى حد كبير إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وأضاف أنه تمت إقامة الحواجز بين الشمال والجنوب وبين الإسلام والمسيحية ثم، وهذا هو الأخطر، بين الشعب وحكومته حيث يقوم المجتمع المدني بدور الوسيط. وأضاف أن مما يؤسف له أن نهاية المطاف في هذا التقسيم العبثي ستكون هي إقامة الحواجز بين الجنسين بتلك المفاهيم الجديدة عن التوجه الجنسي والهوية الجنسية – أي بالكلام عن حقوق جنسية غير محددة وليست لها أولوية.

٣٢ - وذكر أن مجلس حقوق الإنسان أنشئ نتيجة للحاجة إلى نزع الطابع السياسي عن حقوق الإنسان. وأضاف أن وفده يكرر دعمه للمجلس ولمحاولاته لضمان المساواة بين الدول ذات السيادة. وشكر الزملاء من الميسرين للاستعراض الأخير لمجلس حقوق الإنسان وطالب بأن تكون لتمويل أنشطة المجلس الأولوية. وقال إن بلده انتخب لمجلس حقوق الإنسان في أيار/مايو ٢٠١١ وأنه سيعمل مع جميع الأعضاء من أجل تعزيز حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

٣٣ - وذكر أن التربية في مجال حقوق الإنسان قد وسعت نطاق التعلم بأوسع معانيه، ولكن أي نظام تعليمي قائم على أساس النماذج النفعية يؤدي إلى التمييز وإلى التهميش. وأضاف أن التدريب في مجال حقوق الإنسان هو، من ناحية أخرى، عملية تبنى على تراكم المعلومات وعلى الخبرة من خلال الأنشطة التي تشكل المواقف والسلوك. وذكر أن لهذا التدريب عددا من المزايا بينها النهج الكلي الذي يتعامل مع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن لها نفس أهمية الحقوق المدنية والسياسية ويتيح استخدام الخصائص الثقافية والدينية المعينة لأية جماعة من الجماعات في تحقيق المبادئ العامة. وأضاف أن حكومته قد شرعت في عملية تدريبية في مجال حقوق الإنسان تعزز التربية في هذا المجال للإسراع بنشر المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وتملكها. وقال إن الهدف الأول هو تدريب المواطنين المسؤولين الواعين بحقوقهم والتزاماتهم تجاه مجتمعاتهم.

٣٤ - **السيد أشاريا** (نيبال): قال إن حكومته ملتزمة بحماية الحياة والحرية والملكية لشعبها من خلال الإدماج الاجتماعي وسيادة القانون واستقلال القضاء والقضاء على جميع أشكال التمييز وضمان تمتع الجميع بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن الاستعراض الدوري الشامل لنيبال قد نظر فيه مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١. وشدد في هذا الصدد على أنه ينبغي تطبيق المبادئ التي اعتمدها المجلس فيما يتعلق بالاستعراض على الجميع تطبيقا عادل وموضوعيا وموحدا.

٣٥ - وقال إن نيبال طرف ي ٢٢ صكا من صكوك حقوق الإنسان، منها ستة من الصكوك الأساسية. وذكر أنها ضمنت أحكام هذه الصكوك في دستورها المؤقت الصادر في عام ٢٠٠٧ والذي يقرر الحق في الحرية والمساواة والعدل والتعليم والثقافة والملكية والعدالة الاجتماعية والمعلومات والنشر والإذاعة والصحافة والخصوصية والعمل والعمالة والضمان الاجتماعي والحقوق البيئية الصحية وحقوق المرأة وحقوق الطفل. وذكر أن هذا الدستور فيه أيضا ضمانات ضد الاستغلال والتعذيب والتمييز على أساس الجنس أو المركز الاجتماعي وأنه يضمن فوق ذلك كله الحق في التعويضات الدستورية. وأضاف أن الجمعية التأسيسية في نيبال المنتخبة عام ٢٠٠٨ بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في عام ٢٠٠٦ تعمل بوصفها برلمانا للأمة إلى أن يتم إقرار الدستور الجديد. وذكر أن هذه الجمعية اعتمدت خطة عمل وطنية لمدة ثلاث سنوات في مجال حقوق الإنسان وأنها وضعت إطار السياسات اللازم والآليات المؤسسية اللازمة.

٣٦ - وطالب المجتمع الدولي بترجمة إعلان الحق في التنمية إلى حقيقة واقعة عن طريق القضاء على الفقر بغرض ضمان

التنمية الشاملة القائمة على المشاركة لجميع الشعوب. وذكر أن حكومته اعتمدت نهجا قائما على فكرة الحقوق بالنسبة للتنمية من أجل التأكيد على علاقة التعاضد المتبادلة بين حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية.

٣٧ - وذكر أن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وهي هيئة دستورية مستقلة تماما لها خمسة فروع إقليمية ودون إقليمية، تقوم بالتحقيق فيما يدعى وقوعه من انتهاكات لحقوق الإنسان وترصد مدى الامتثال لمعاهدات حقوق الإنسان وتضع التوصيات الخاصة بتعويض الضحايا. وأضاف أن حكومته ملتزمة بتعزيز اللجنة من أجل زيادة فعاليتها. وذكر أن القضاء المستقل في نيبال هو ضمانة أخرى لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأن وسائل الإعلام المستقلة ومنظمات المجتمع المدني المستقلة تقوم بدور هام في التوعية.

٣٨ - وذكر أن اللجنة الوطنية للمرأة، وهي هيئة مستقلة تقوم بإجراء التحقيقات وإصدار التوصيات، قدمت تقريريها الدوريين الموحدين الرابع والخامس إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في تموز/يوليه ٢٠١١. وذكر أن كون المرأة تمثل ثلث أعضاء الجمعية التأسيسية البالغ عددهم ٦٠١ وكون نائبة رئيس اللجنة امرأة هما دليل على التزام الحكومة بالتمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة، بما في ذلك تمكينها من خلال العمل التصحيحي وبناء القدرات. وأضاف أن خطة العمل الوطنية من أجل التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وقراره ١٨٢٠ (٢٠٠٨) تسعى إلى أن تضمن للمرأة المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في مجالات السلم والأمن والتنمية.

٣٩ - وقال إن الدستور المؤقت يكفل حقوق الأطفال بما فيها حق الهوية وحق التغذية وحق الرعاية الصحية الأساسية والأمن الاجتماعي والحماية من الاستغلال البدني والعقلي وغيره من أشكال الاستغلال، مع التركيز بصفة خاصة على ضحايا التراعات وعلى المشردين وعلى الفئات الضعيفة وأطفال الشوارع. وذكر أن نيبال طرف في اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين وبروتوكوليها الاختياريين وأن قانون حقوق الطفل الذي أصدرته في عام ١٩٩٢ يتضمن معظم الحقوق المقررة في هذه الصكوك. وأضاف أن الحكومة ملتزمة أيضا بحماية وتعزيز حقوق الأقليات من السكان الأصليين في الدولة، ومنهم جماعة داليت وسائر الجماعات المهمشة. وقال إن خطة العمل الوطنية بشأن اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٩ (الاتفاقية المتعلقة بالشعوب الأصلية والقبلية) هي في مرحلة الانتهاء منها بصيغتها النهائية.

٤٠ - وذكر أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل جهودا جادة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأسرهم، وأن تزايد عدد حوادث كراهية الأجانب والتعصب تقوض حقوق هؤلاء العمال في مختلف أنحاء العالم. وأضاف، أخيرا، أن التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لا يتطلب فقط وجود التشريعات والأطر المؤسسية الوطنية وإنما يتطلب أيضا توفير الموارد الكافية. وقال إن نيبال، بوصفها بلدا من أقل البلدان نموا، تواجه قيودا خطيرة في هذا الصدد وتحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي.

٤١ - **السيد نونييز موسكيرا** (كوبا): قال إنه لا سبيل لتحقيق مستقبل يسوده السلام وتتحقق فيه التنمية والإعمال التام لجميع حقوق الإنسان إلا على أساس من التعاون التام والتضامن والاحترام المتبادل. وذكر أن احترام حق الشعب في تقرير المصير والدفاع عن هذا الحق ينبغي أن يكون حجر الزاوية في أية إجراءات يتخذها المجتمع الدولي. وأضاف أن التنوع الثقافي والديني واختلاف النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية هما أهم مصدر للثروة. وقال إن أية محاولة لإخضاع هذه الثروة عن طريق فرض معايير ونماذج بلدان الشمال سيكون انتهاكا خطيرا لجوهر حقوق الإنسان.

٤٢ - وذكر أن المبادئ العالمية والموضوعية والحياد وعدم الانتقائية في نهج حقوق الإنسان ما زالت منعدمة في البيانات والإجراءات التي تصدر عن بعض البلدان المتقدمة النمو. وأضاف أنه في الوقت الذي تواصل فيه بلدان الشمال سياسة الانتقائية، فإن بلدان الجنوب لا تكتفي بإدانة انتهاكات حقوق الإنسان التي كانت هذه البلدان ضحايا لها على أيدي بلدان الشمال على مدى قرون وإنما جميع انتهاكات جميع حقوق الإنسان التي ترتكب في بلدان الشمال وفي الأقاليم الواقعة تحت سيطرتها.

٤٣ - وقال إن الحرية والديمقراطية ليستا تراثا للبلدان المتقدمة نموا وحدها. وذكر أنه في الوقت الذي يحتفل فيه بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإعلان الحق في التنمية وفي الوقت الذي يواجه فيه العالم أزمات اقتصادية وغذائية خطيرة، فإن من الأمور المتزايدة الأهمية ضمان الحق في التنمية التي بدونها لا يتحقق السلم والأمن في العالم وبدونها تصبح الديمقراطية مجرد أسطورة. وقال إن الرغبة المتكررة في إصدار الأحكام على شعوب الجنوب ووصمها، مع التأكيد غير المتناسب والمفتعل على الحقوق المدنية والسياسية وحدها، هو محاولة لتعزيز السيطرة الاقتصادية والهيمنة الثقافية والأيديولوجية للبلدان المتقدمة النمو بما يسهل السيطرة الاحتكارية على وسائل الإعلام والتحكم في الوكالات الدولية وإثارة حروب الاحتلال الاستعمارية.

٤٤ - وكرر استعداد بلده للتعاون والمشاركة في حوار بشأن مسألة حقوق الإنسان على أساس الاحترام المتبادل ومعايير القانون الدولي، وخاصة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وذكر أن بلده سيواصل معركته ضد التحكم ومن أجل التعاون الدولي فيما يتعلق بحقوق الإنسان. وأضاف أن الأعمال التي يتم بها تنفيذ إجراءات خاصة ينبغي أن تقتصر على الولاية التي يتعلق بها الأمر مع احترام مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهو ما يسهم في زيادة التعاون ويشجع على الحوار البناء بين الخبراء وبين الدول الأعضاء. وأعرب عن استعداد وفده لمواصلة التعاون مع جميع الإجراءات الخاصة للمجلس على أساس غير تمييزي. وقال إن كوبا ملتزمة بالدفاع عن التعاون الحقيقي والاحترام المتبادل والحقيقة والعدل والعمومية والحياد وعدم الانتقائية في نهج حقوق الإنسان.

٤٥ - **السيدة هيرناندو** (الفلبين): ذكرت أن الفلبين قامت بدور نشط في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأن دستورها جعل من سياسة الدولة احترام كرامة كل إنسان وضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. وأضافت أن خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤، التي تسعى إلى تعميم معايير حقوق الإنسان في خطط الحكومة وبرامجها وإجراءاتها، تمثل خطة لتنفيذ معاهدات حقوق الإنسان الدولية الثماني التي أصبحت الفلبين طرفا فيها وتعتبر مكملة للإطار التشريعي المحلي الشامل في هذا المجال.

٤٦ - وقالت إن الميثاق الخاص بالأشخاص ذوي الإعاقة والميثاق الخاص بالمرأة يكفلان تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص المعوقين واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على التوالي. وذكرت أنه تم وضع تشريع يحظر عقوبة الإعدام عملا بالبروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وقانون العمال المهاجرين والفلبينيين في الخارج الصادر في عام ١٩٩٥ وتم التوسع فيه لتعزيز العلاقات الثنائية والعلاقات المتعددة الأطراف مع البلدان المضيفة من أجل حماية العمال الفلبينيين العاملين في الخارج وتزويدهم بالتدريب المجاني على المهارات وبالمساعدة القانونية في تقديم دعاوى سوء المعاملة من جانب أصحاب العمل. وأضافت أنه تم أيضا وضع برامج لمكافحة التشغيل غير القانوني والمركز الوطني لإعادة إدماج العمال الفلبينيين بالخارج.

٤٧ - وقالت إن السياسات والإجراءات الوطنية أصبحت لها في عالم تحكمه العولمة أبعاد دولية. وذكرت أن التنفيذ الكامل والفعال للصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان لا يمكن تحقيقه إلا عندما يكمل الجهود الداخلية تعاون ثنائي وإقليمي ودولي. وذكرت أن حكومتها تشغلها على وجه الخصوص حالة المهاجرين وعائلاتهم، وخاصة عاملات المنازل منهم. وأضافت أنه خلال الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة فإن المهاجرون هم من أول من يفقدون وظائفهم، وخاصة في حالة النساء والفتيات، اللاتي يصبحن على نحو متزايد أكثر عرضة للعنف والاتجار.

٤٨ - وذكرت أن تعزيز التعاون بين الحكومات مسألة حيوية بالنسبة لتعزيز وحماية حقوق المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر والقضاء على العنف والاستغلال الموجهين ضد المهاجرين، وخاصة النساء والفتيات. وقالت إنها لهذا تشجع الدول على تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص والنظر في التصديق على صكوك مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم وبروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وخاصة النساء والأطفال، والمعاقبة عليه المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية (بروتوكول باليرمو).

٤٩ - ورحبت بتقرير الأمين العام بشأن حماية المهاجرين (A/66/253) وذكرت أنها تتفق مع ما خلُص إليه التقرير من أن الدول ملزمة، بمقتضى صكوك حقوق الإنسان الدولية الأساسية، بحماية حقوق الإنسان بالنسبة لجميع الأفراد الموجودين في نطاق ولايتها، بغض النظر عن جنسيتهم أو مركزهم القانوني، بما في ذلك المهاجرون ممن ليسوا في وضع قانوني سليم؛ وحماية حقوق الإنسان الأساسية لجميع المهاجرين في ظروف الاحتجاز الإداري واستكشاف البدائل لذلك؛ وضمان توفير آليات الحماية الكافية لحماية حقوق الإنسان بالنسبة للمهاجرين. وأضافت في هذا الصدد أن وفدها فخور بمساهمته في اعتماد اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٨٩ المتعلقة بتوفير العمل اللائق لخدم المنازل في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١١.

٥٠ - وأعربت عن أملها في إجراء مزيد من المناقشة لضرورة تعزيز وحماية حقوق الإنسان للعمال المهاجرين في الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي ستجريه الجمعية العامة في عام ٢٠١٣، وفي أعمال منتديات دولية للسياسات مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية الذي ستستضيفه سويسرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

٥١ - **السيدة الرشيد** (الكويت): قالت إن حكومتها تؤيد مقترح مجلس حقوق الإنسان الخاص بزيادة الوعي وتشجيع الحوار بين الثقافات وبين الأديان، واتخاذ تدابير لمكافحة التعصب والتمييز من أجل دعم ثقافة السلام على أساس من احترام حقوق الإنسان وتعزيزها. وذكرت أن تمسك حكومتها بمبادئ حقوق الإنسان انطلاقا من إيمانها وتأكيدها لعقيدتها الإسلامية التي تعبر عن التسامح الديني والالتزام بتحقيق الإخاء والمساواة والسلام والعدل.

٥٢ - وذكرت أن بلدها ملتزم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها المبادئ التي تشدد على أهمية تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية للفرد. وأضافت أن دستور بلدها يعمل على الحفاظ على حقوق الإنسان وتعزيزها والتأكيد على تحقيق الحرية والعدل والمساواة للجميع ومنح المواطنين حق التعبير والتعليم والرعاية الصحية دون تمييز بسبب الأصل أو الجنس أو اللغة أو الدين.

٥٣ - وذكرت أن الكويت انضمت إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١ وأنها ملتزمة بتعزيز روابط التعاون بين الدول الأعضاء من أجل إعمال حقوق الإنسان والوفاء بأهدافها المرغوب فيها. وأضافت أن حكومتها تجدد التزامها بإدانة جميع الممارسات والسياسات التي تنطوي على انتهاك

لحقوق الإنسان، مثل حق تقرير المصير للفلسطينيين في أراضيهم المحتلة، هذه الحقوق التي تنتهكها قوات الاحتلال الإسرائيلي في تجاهل لقرارات الأمم المتحدة وتوصياتها. وأشارت إلى التقرر الذي قدمه المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ (A/66/358)، وأدانت أعمال العنف التي يرتكبها المستوطنون الإسرائيليون الذين زادت أعدادهم زيادة كبيرة في عام ٢٠١١.

٥٤ - **السيدة لوي** (سويسرا): أشارت إلى حركة الاحتجاجات السلمية الواسعة، وخاصة في العالم العربي، حيث أصبح الناس على استعداد للتضحية بحياتهم في مواجهة الاستخدام المفرط لقوة الشرطة ولسياسة القمع التي تنتهجها حكوماتهم. وأضافت أن ممارسة الحقوق الأساسية المترابطة في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والاجتماع السلمي تمثل ظاهرة عالمية مشتركة وينبغي أن تكون في قلب كل مجتمع. وأضافت أن من الأمور الحاسمة ضمان حرية التعبير في المجتمع دون خوف من الضرر أو التحرش أو الاحتجاز أو التعذيب أو القتل. وأعربت عن أسفها لأن هذه الحقوق يجري انتهاكها بدرجات متفاوتة في العالم.

٥٥ - وذكرت أن الدول تتحمل المسؤولية الأولى في حماية الحريات الأساسية لجميع الأشخاص المشتركين في احتجاجات سلمية والمحافظة على مجال عام للحوار وحرية التعبير مع ضمان حريات الأفراد. وأضافت أنه يتعين على الدول، عندما تأخذ في حسابها الاعتبارات المتعلقة بالأمن العام، عدم إساءة استخدام حالات الطوارئ أو انتهاك الالتزامات الدولية أو التشريعات الوطنية. وقالت إن أي تقييد للحريات الأساسية يجب الالتزام فيه بمبادئ المشروعية والتناسب وأن يكون إلى أدنى حد ممكن.

٥٦ - وقالت إن الاحتجاجات السلمية هي مناسبة تتيح للحكومات التصدي لأسبابها الجذرية وهي: انعدام المساواة والتمييز، والفساد، والقيود المفروضة على المشاركة الفعالة في الحياة العامة، وغير ذلك من المشاكل الاجتماعية الرئيسية. وأضافت أن منع انتهاكات حقوق الإنسان، وخاصة ما يرتكب منها في ظروف المظاهرات السلمية، تمثل أولوية بالنسبة للحكومة السويسرية كما هو واضح من بدئها مؤخرا في إجراء مناقشة فريق في مجال حقوق الإنسان. وأضافت أنه يتعين حماية حقوق الإنسان للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمشاركين في الاحتجاجات.

٥٧ - **السيد شيبازيوا** (زمبابوي): قال إن حكومته أنشأت مؤسسات ووضعت تشريعات وأطرا للسياسات لتشجيع تعزيز حقوق الإنسان التي هي ملتزمة بها التزاما تاما، وذلك في ضوء انتهاكات حقوق الإنسان وإنكار الحريات الأساسية الذي عانى منه شعب زمبابوي لما يقرب من قرن من الزمان. وأضاف أن حكومته حاولت أن تحقق التوازن بين تحقيق الحقوق المدنية والسياسية وتحقيق الحقوق الاجتماعية - الاقتصادية من خلال تشريع يسعى إلى تعزيز الحقوق في مجالات التعليم والعمل والصحة وحقوق المرأة والطفل.

٥٨ - وقال إن من بواعث القلق الشديد أن مسألة الحقوق المدنية والسياسية سيطرت على المناقشات المتعلقة بحقوق الإنسان على حين وضعت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عمدا في وضع جانبي. وذكر أن حكومته ترفض الأخذ بنهج انتقائي يلحق ضررا شديدا ببنيان حقوق الإنسان. وأضاف أن جميع حقوق الإنسان هي حقوق متساوية لا تقبل القسمة وأنها يعزز بعضها بعضا وأنه قد آن الأوان لأن تعزز الأمم المتحدة اعترافها بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي طال أمد إهمالها. وأضاف أن حماية حقوق الإنسان هي إحدى المسؤوليات الرئيسية للحكومات. وقال إنه يمكن للبلدان الأخرى ولذوي الأدوار من غير الدول

تقديم المساعدة البناءة وتقديم التوصيات من خلال الحوار ولكن بدون المعايير المزدوجة المفرقة وبدون التسييس الذي لا لزوم له للمسائل. وأضاف أنه ينبغي لهذه البلدان وهذه الجهات احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول وكذلك احترام الخصائص السياسية والتاريخية والثقافية لكل بلد.

٥٩ - وذكر أن حكومته ترفض محاولات بعض الدول أن تجعل حقوق الإنسان أسمى من هذه المبادئ خدمة لمصالحها الخاصة، مستخدمة في ذلك استراتيجيات تعتمد على مذهب المنفعة، والقوة العسكرية، والجزاءات، وتوجيه الشتائم ومحاولات الإخجال من خلال النقد العلني خدمة لأجنداتها السياسية في البلدان المستهدفة. وذكر أن استخدام القوة العسكرية لفرض حقوق الإنسان هو شكل خطير من أشكال إمبريالية حقوق الإنسان التي تعمل على الترويج لآليات حقوق الإنسان بما يخالف المبادئ والأهداف التي قامت عليها منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن المعايير المزدوجة والنفاق في هذا الصدد أمور يجب التخلي عنها.

٦٠ - وقال إن بلده تقلقه أيضا زيادة ترويج مفاهيم حقوق الإنسان التي لا تتفق والمعايير والممارسات الدولية أو مع الحقائق الثقافية في المجتمعات المختلفة والتي لا وجود لها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أو غيره من صكوك حقوق الإنسان مثل الصكوك المتصلة بالتوجه الجنسي والهوية الجنسية. وذكر أن حكومته تدين التمييز أو الضرر الذي يلحق بالأفراد في هذا الصدد، ولكن يقلقها أيضا أن بعض البلدان تحاول أن تفرض على الأمم المتحدة وعلى الحكومات أن توجه مزيدا من الجهود والموارد إلى الترويج لمثل هذه المسائل التي تعتبر مسائل خاصة.

٦١ - **السيد هوكسها** (ألبانيا): قال إن حقوق الإنسان ودعم الأمم المتحدة والقانون الدولي - ومبادئ الديمقراطية والحريات الأساسية وسيادة القانون - هي جانب أساسي من سياسة حكومته الداخلية والخارجية. وذكر أن البيان الذي ألقاه ممثل الصرب في اليوم السابق، والذي يشير إلى أحداث ترجع إلى عام ١٩٩٩، يتضمن اتهامات باطلة وادعاءات لا أساس لها وتشويها للحقيقة ونتائج مغلوطة. وأضاف أنه طبقا لهذا البيان فإن مشاكل كوسوفو تكون قد بدأت في عام ١٩٩٩ على حين أن سيطرة الصرب في كوسوفو كانت قد انتهت. وقال إن الحقيقة هي أن هيئات الأمم المتحدة قد كانت قد اعتمدت مجموعة من الوثائق، بينها قرارات للجمعية العامة، بشأن حالة حقوق الإنسان الخطيرة في كوسوفو منذ عام ١٩٩٢. وأضاف أن النظام الصربي قام بعمل من أعمال الإبادة والتطهير العرقي أدى إلى مقتل أكثر من ٠٠٠ ١١ من أهل كوسوفو بطريقة وحشية على أيدي قوات الأمن الصربية في عام ١٩٩٩ كما أكره مليون شخص آخرين على الفرار إلى بلدان أخرى في خلال أسبوع واحد.

٦٢ - وقال إن الجمعية العامة رحبت بالرأي الاستشاري الذي أبدته محكمة العدل الدولية والذي نص على أن إعلان استقلال كوسوفو لا يتعارض مع القانون الدولي العام، وذكر أنه رأي يأمل أن تقبله صربيا وتحترمه في آخر الأمر. وأضاف أن تركيز ممثل الصرب على دعاوى الاتجار بالأعضاء وغيره من الجرائم التي يرتكبها ألبان كوسوفو قد تم التحقيق فيها ورفضها من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأضاف أن هذه الادعاءات نفسها أثيرت أيضا في الجمعية البرلمانية التي اتخذت قرارا يطالب بإجراء تحقيق جديد. وذكر أن حكومته صوتت لصالح القرار اقتناعا منها بأن الحقيقة هي العلاج الوحيد وبأن التقرير وما أُدعي فيه من ارتكاب جرائم خطيرة مرفوض ولا يعكس الحقيقة.

٦٣ - ودعا، أخيرا، حكومة الصرب إلى التعاون بشكل تام في العثور على رفات ٥٠٠ ١ ألباني فقدوا في أراضي الصرب

وإعادتها، وشدد على أن الحوار التقني بين جمهورية كوسوفو والصرب الذي يجري بوساطة الاتحاد الأوروبي، يتعين استئنافه نظرا لأهميته بالنسبة للاستقرار والتعاون الإقليمي.

٦٤ - **السيدة سابجا دازا** (دولة بوليفيا متعددة القوميات): قالت إن الحقوق الأساسية لكل أبناء بوليفيا يكفلها دستور البلد الجديد الذي يقوم على مبادئ العالمية وعدم الانتقائية والحياد والموضوعية. وذكرت أنه إزاء التحول الديمقراطي الجاري في بلدها فإن حكومتها قد أعدت خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان تم فيها الأخذ بنهج كلي مجتمعي لمكافحة التمييز والإقصاء الاجتماعي. وأضافت أن هذا النهج يقوم على فكرة العيش السليم، على خلاف تام مع النموذج الإنمائي السائد حاليا في العالم والذي يقوم على التراكم الرأسمالي.

٦٥ - وقالت إن حكومتها خطت خطوات واسعة نحو الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بحقوق الإنسان بمقتضى القانون الدولي، ومع ذلك فإنه ما زالت توجد بالبلد بعض التعبيرات عن التمييز والعنصرية. وحثت المجتمع الدولي على مساندة جهود حكومتها في التصدي لهذه العقبات وطالبت بالتضامن والتعاون بين الدول والثقافات من أجل تعزيز هذه الحقوق. وأضافت أن ضمان توفير مياه الشرب النقية والمرافق الصحية هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وأن حكومتها تطالب بتجديد لالتزام السياسي والتعاون بين جميع البلدان.

٦٦ - وفيما يتعلق بالعوائق التي ما زالت قائمة أمام إعمال حقوق الإنسان في العالم، أشارت إلى أن الأمم المتحدة قد استخدمت في الإذن بالقيام بعمليات عسكرية في ليبيا بدعوة أن ذلك في صالح حماية حقوق الإنسان وبمشاركة منظمة معاهدة حلف الأطلسي وأنها اعتمدت جماعة من المتمردين المسلحين ممثلين للشعب الليبي مع أنهم غير منتخبين. وقالت إن ذلك أمر لا يجوز السماح به. وأعربت عن أمل حكومتها في أن تحظى ليبيا بربيع ديمقراطي حقيقي وأن يقدم قتلة العقيد القذافي إلى المحاكمة وأن يعاقبوا وفقا لسيادة القانون.

٦٧ - **السيدة تاديس** (إثيوبيا): قالت إن بلدها اتخذ خلال السنوات العشرين الأخيرة تدابير بعيدة الأثر لتشجيع التمتع التام بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وذكرت أن دستور ١٩٩٥ يعترف بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية تقريبا كما وردت في وثائق حقوق الإنسان الدولية والإقليمية ذات الصلة. وأضافت أن هذا الدستور يتضمن أيضا أحكاما لإعمال الحقوق الواردة في للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويتضمن أحكاما خاصة تتعلق بحماية حقوق المرأة والطفل، وخاصة فيما يتصل بالممارسات التقليدية الضارة. وأضافت أنه صدر عدد من القوانين التي تستهدف رصد سلوك المسؤولين عن إعمال القوانين.

٦٨ - وقالت إن حكومتها انتهت من إعداد وتقديم التقارير المتأخرة المطلوبة وفقا لصكوك حقوق الإنسان الدولية والإقليمية الرئيسية بما فيها الاتفاقية الدولية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاتفاقية الدولية بشأن حقوق الطفل. وأضافت أنها قامت بتقييم ناجح جدا لنشاطها في مجال حقوق الإنسان في إطار الاستعراض الدوري العام وأنها تبذل كل جهد لتنفيذ التوصيات التي خلص إليها ذلك الاستعراض.

٦٩ - وقالت إنه على الرغم من هذا التقدم فإن هناك المزيد مما ينبغي القيام به. وذكرت أن حقوق الإنسان كثيرا ما تستخدم ستارا للترويج لأجندات بلدان معينة ومنظمات إقليمية معينة وناشطين معينين. وذكرت أن هذا التسييس وهذه المعايير المزدوجة تؤثر على الترويج لحقوق الإنسان. وأضافت أنها تسلم بأن حكومتها تستطيع أن تقوم بما هو أكثر لتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومع ذلك فإنها لم تضع

تشريعات لأغراض أخرى – مثل تشريع لمكافحة الإرهاب – كوسيلة لتقويض الديمقراطية وسيادة القانون أو لقمع حقوق الإنسان بالنسبة لشعبها.

٧٠ – **السيدة توزينيس** (المنظمة الدولية للهجرة): قالت إن جميع المهاجرين، بغض النظر عن مراكزهم، لهم الحق في التمتع بجميع حقوق الإنسان بدون تمييز. وذكرت أن تجريم الهجرة غير القانونية يضعف حماية حقوق الإنسان للمهاجرين ويوجد جوا يؤدي إلى الانتهاكات وحالات العنف المترتبة على كراهية الأجانب. وأضافت أن الاحتجاز الإداري للمهاجرين ينبغي أن يكون خيارا أخيرا بالنسبة للدول وأنه يتعين بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد، بما في ذلك إتاحة التقاضي والانتصاف. وقالت إن حقوق العمل، مثل الحقوق المتصلة بالحد الأدنى للأجور والحقوق المتصلة بأمن مكان العمل، يجب أن تمنح بغض النظر عن مركز المهاجر، كما ينبغي أن يتاح التعليم لأطفال المهاجرين على أساس غير تمييزي.

٧١ – ورحبت بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن المهاجرين (A/66/253). وذكرت أن عمال المنازل من المهاجرين، وهم عادة من النساء، يعملن في قطاعات يفصل فيها بين الجنسين ومنها رعاية البيت والأطفال والمسنين. وأضافت أن طبيعة هذا العمل باعتباره عملا غير منظم وعدم إتاحة الفرص الكافية لاستفادة من شبكات الدعم أمور لا توفر لهؤلاء العمال الحماية الكافية من احتمالات الاستغلال وسوء المعاملة. وقالت إن الدول ملزمة في جميع هذه الحالات لا بتجنب التمييز فحسب بل أيضا بالوفاء بالتزاماتها الإيجابية بالقضاء على جميع أمثلة هذا التمييز بوسائل مثل إصدار التشريعات المناسبة أو برنامج التفتيش على أماكن العمل. وذكرت أخيرا أنه يتعين اتخاذ خطوات لضمان حقوق العمال المهاجرين في الحصول على الرعاية الصحية والإسكان بدون تمييز.

٧٢ – **السيد موتر** (الاتحاد البرلماني الدولي): قال إنه في اجتماع عقد مؤخرا للجنة المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين التابعة للاتحاد البرلماني الدولي حيث بحثت حالة ٣٩٢ برلمانيا في ٣٩ بلدا، تبين أن أعضاء البرلمانات مهددون في كثير من أنحاء العالم وأن الإعلام عن الرأي يؤدي إلى قدر من الخطر حيث كانت هناك عدة حالات من القتل والتعذيب والتهديد بالموت ومحاولات الاعتداء على الحياة. وقال إن الإفلات من العقاب هو أيضا من الشواغل الرئيسية.

٧٣ – وذكر أن تعزيز دور البرلمانات في إعمال معايير حقوق الإنسان الدولية يتوقف على مدى نجاح البرلمانات في كفالة الربط بين إجراءات الإبلاغ – في مجلس حقوق الإنسان وفي هيئات الأمم المتحدة المنشأة بمعاهدات – بحقائق الأوضاع الوطنية. وأضاف أن البرلمانات تستطيع أن تقوم بدور قيادي في هذا الصدد، بوسائل منها على سبيل المثال استعراض مشاريع التقارير، وحضور عروض البلدان التي توجد بها هذه البرلمانات والتأكد من إجراء مناقشات جادة بشأن التوصيات في هذا السياق، والمساعدة في العمل على أن تكون الحكومات مسؤولة عن أدائها في مجال حقوق الإنسان.

٧٤ – وقال إنه من أجل التصدي لانعدام الإعداد المناسب للتقارير الوطنية وانعدام الوعي بالتوصيات والملاحظات الختامية التي صدرت عن هيئات الأمم المتحدة بشأن أوضاع البلدان، أصبحت منظمته تشارك على نحو متزايد في مساعدة البرلمانات على أن تزيد إسهامها الموضوعي في النظام الدولي لرصد حقوق الإنسان، وخاصة عن طريق مساعدتها في تنفيذ التوصيات الدولية على الصعيد الوطني.

٧٥ – **السيد فيالو** (إكوادور): قال إن الجهود الكبيرة التي بذلتها حكومته لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمور واضحة ومنها على سبيل المثال دستورها الذي صدر في عام ٢٠٠٨. وذكر أن خطة بلده الوطنية للتنمية ومن أجل

''العيش الكريم'' قد عززت الآليات المؤسسية في إكوادور من أجل حماية حقوق المهاجرين. وأضاف أن الحكومة تشجع مفهوم المواطنة العالمية وأنها استثمرت موارد كبيرة من أجل حماية اللاجئين الذين يعيشون في إكوادور. وذكر أنها نفذت أيضا آليات لتيسير عودة المهاجرين من إكوادور الذين تركوا البلد خلال الأزمة الاقتصادية والمالية الناجمة عن أشكال الاستغلال المترتبة على المذاهب الرأسمالية. وحث الدول الأعضاء على التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٧٦ - وقال إن حكومته، على الرغم من الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، ظلت تستثمر في سياسات تعزز التنمية الاجتماعية. وذكر أنها أنشأت في عام ٢٠٠٧ آلية قضائية لحقوق الإنسان لتضمن حقوق الإنسان كقضية مشتركة بين السياسات العامة. وأضاف أنه تحقق تقدم في مجالات من بينها التمكين للمرأة، وحقوق الطفل، وحقوق الشعوب والقوميات، وتعزيز وحماية التعددية الإثنية. وقال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل على حماية هذه الحقوق الفردية والجماعية.

٧٧ - وقال إن الكلام عن حقوق الإنسان يستخدم أحيانا لإخفاء انتهاكات معينة لهذه الحقوق كما حدث في ليبيا حيث وقعت حالات قتل خارج نطاق القانون وإلقاء عشوائي للقنابل. وأضاف أنه ينبغي ألا يُسمح لهذه الأعمال بأن تستمر أو تتكرر في أماكن أخرى. وذكر أن مجلس حقوق الإنسان والاستعراض الدوري الشامل هما الآليتان المناسبتان لتعزيز حالة حقوق الإنسان في العالم بروح من التعاون والبعد عن المعايير المزدوجة.

٧٨ - **السيد ماكربيانيس** (قبرص): تكلم ممارسة لحق الرد فقال، ردا على بيان قدمه ممثل تركيا في اليوم السابق، إن حكومة تركيا وجهت اتهامات كاذبة وأشارت إلى حقائق تاريخية مشوهة في محاولة لصرف الأنظار عن مسؤوليتها عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان التي ما زالت ترتكبها في قبرص. وأشار إلى أن قرارات عديدة للجمعية العامة ومجلس الأمن أدانت الغزو التركي الذي وقع في عام ١٩٧٤ كما أدانت استمرار احتلالها العسكري لقبرص، وهو ما جاء في قرارات لهيئات أخرى مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والبرلمان الأوروبي.

٧٩ - وقال إن القبارصة الأتراك ليسوا في عزلة لأنهم يتمتعون، باعتبارهم مواطنين قبرصيين كاملي الأهلية، بنفس الحقوق التي يتمتع بها جميع المواطنين الأوروبيين الآخرين. وذكر أن أكثر من ٩٥ في المائة من هؤلاء السكان جددوا جوازات سفرهم القبرصية في السنوات الأخيرة مما يتيح لهم التنقل والعمل والدراسة والاستقرار بحرية في أي مكان في الاتحاد كما يتيح لهم السفر والتمتع بغير ذلك من المزايا مثل المساعدة القنصلية والدبلوماسية في جميع أنحاء العالم. وأضاف أن بوسعهم أن يشاركوا في الأنشطة الرياضية وغيرها من الأنشطة، وأنهم يعملون في المناطق التي تسيطر عليها قبرص بغض النظر عن محل إقامتهم، وأنهم يتلقون منذ عام ٢٠٠٣، كتدبير من تدابير بناء الثقة، الرعاية الصحية المجانية والتأمين الاجتماعي في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وقال إنهم استفادوا من المبالغ الكبيرة التي خصصت لتنميتهم الاقتصادية عن طريق الاتحاد الأوروبي.

٨٠ - وقال إن الجيش التركي يواصل في الواقع احتلال جزء هام من بلد ذي سيادة في انتهاك صارخ للقيم الأساسية للأمم المتحدة، وينكر على مئات الآلاف من القبارصة حرياتهم وحقوقهم الأساسية. وأضاف أن حكومة تركيا يتعين عليها أن تحترم قرارات الأمم المتحدة وأن تسحب قواتها وأن تعيد حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لشعب قبرص.

٨١ - **السيد كوداما** (اليابان): تكلم ممارسة لحق الرد فقال، ردا على بيان لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، إن اليابان واجهت ماضيها بإخلاص واتساق منذ الحرب العالمية الثانية. ووجه الانتباه إلى إعلان بيونغيانغ المشترك بين اليابان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الصادر في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، والذي تعترف فيه حكومته بما لحق شعب كوريا من دمار ومعاناة بسبب حكمها الاستعماري في الماضي، وأعرب عن أسفه العميق واعتذاره الصادق.

٨٢ - وقال إن الأرقام التي ذكرت في بيان ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا أساس لها. وفيما يتعلق بدعاوى الممتلكات، في إطار إعلان بيونغيانغ، قال إنها وافقت على التخلي عن جميع المطالب المتعلقة بالملكية والناشئة عن أحداث سابقة لتاريخ ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٥ إذا ما أعيدت العلاقة الثنائية بين البلدين. وأضاف أن حكومته ما زالت ملتزمة بالسياسة الأساسية المتمثلة في تطبيع العلاقات والواردة في إعلان بيونغيانغ وأنها تتصدى لهذه المسائل. وحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بقوة على أن تتخذ إجراءات لتسوية المسائل المعلقة التي تهمها.

٨٣ - **السيدة إفانوفيتش** (صربيا): تكلمت ممارسة لحق الرد فقالت إن جميع الإشارات التي أوردها ممثل ألبانيا في اليوم السابق إلى إقليم كوسوفو والتحقيق في الجرائم تستند إلى، أو هي مأخوذة من، تقرير بشأن التحقيق في المعاملة اللاإنسانية للشعب والاتجار غير المشروع في الأعضاء في كوسوفو، والذي قام به مقرر الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، السيد ديك مارتي، وتقرير للمقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/14/24/Add.9). وذكر أن الفقرتين ٣٢ و ٣٣ من التقرير الأخير توضحان، ضمن أمور أخرى، أن التحقيقات كانت محاولة من جانب المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وغيرها من الكيانات، ومن بينها مجلس أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ولكن أيا من جهود التحقيق هذه لم يلق التعاون الحقيقي من حكومة ألبانيا.

٨٤ - **السيد الشكشوكي** (ليبيا): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن تعليقات بعض الوفود على بلده لا أساس لها وتكشف عن جهل بتضحيات الشعب الليبي كما تعتبر إهانة لبلده. وذكر أن تعليقات وفد دولة بوليفيا متعددة القوميات تكشف عن عدم فهم لنطاق أو لآثار أكثر من ٤٠ سنة من الديكتاتورية في ليبيا حيث اضطر المواطنون العاديون إلى حمل السلاح. وأضاف أن أي دفاع عن العقيد القذافي هو عمل عبثي.

٨٥ - **السيد ري تونغ إيل** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن تعليقات ممثل اليابان تدعو إلى الأسف لأن هذا البلد ما زال يتجنب تحمل المسؤولية عن الجرائم التي ارتكبها ضد الإنسانية. وذكر أن اعتذاره كان مجرد كلام معسول لخداع المجتمع الدولي. وأضاف أن حقيقة الأمر هي أن اليابان ارتكبت جرائم منتظمة وواسعة النطاق بينها الاسترقاق الجنسي لنحو ٢٠٠ ٠٠٠ امرأة من استخدمن للمتعة الجنسية، وأضاف أنه ينبغي لحكومة اليابان أن تتقدم باعتذار آخر وأن تدفع تعويضات للضحايا. وذكر أن حكومته على استعداد لتطبيع العلاقات متى كانت اليابان على استعداد لتغيير أساليبها والتخلي عن نهجها الحالي.

٨٦ - **السيد نينا** (ألبانيا): تكلم ممارسة لحق الرد فقال إن الادعاءات التي ذكرها ممثل صربيا لا أساس لها. وأضاف أن التزام حكومة صربيا بمتطلبات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بعد ١٦ سنة لا يكفي لأن الجراح التي تسبب فيها الصربيون لم تندمل بعد. وانتقل إلى الأعمال

الوحشية التي ارتكبت في الماضي فقال إن تحقيق سلام دائم ومصالحة يحتاج لا إلى تطبيق العدالة فحسب بل يحتاج أيضا إلى اعتذارات صادقة لدول ولأسر الضحايا.

٨٧ - وذكر أن حكومته تقدم دعمها لحكومة كوسوفو في تنفيذ وتعزيز سيادة القانون وأنها لن تخضع أبدا للمجرمين ولا للهياكل الموازية أو الأفراد الذين لا يهتمون إلا بمصالحهم الخاصة. وقال إن حكومته ترحب أيضا بالتأييد الذي أبدته الدول والمنظمات الأخرى، ومنها منظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي. وأضاف أنه يجب على صربيا أن تسمح لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو بالعمل في كل أنحاء كوسوفو وإلغاء الآليات الموازية المنفصلة الموجودة في الشمال. وشدد على أهمية التحرك نحو إقامة منطقة أكثر تكاملا وأشار إلى أن هناك مجموعة من المسائل المشتركة التي تستحق مزيدا من التعاون ومنها مسألة حرية الحركة التي يسرتها حكومته مؤخرا برفع قيود تأشيرات الدخول بالنسبة لمواطني الصرب القادمين إلى ألبانيا.

٨٨ - وذكر أن حكومته تعتبر أن ما جاء في التقرير المتعلق بالمعاملة اللاإنسانية للشعب والاتجار غير المشروع في الأعضاء البشرية في كوسوفو وغير ذلك من الجرائم البشعة هو محض خيال واتهامات لا أساس لها. وأضاف أنه كان إحقاقا للحق أن تقوم حكومته بدعوة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو إلى التحقيق بطريقة كاملة وشفافة في جميع أوجه تلك الادعاءات المتعلقة بأي جزء من أراضي ألبانيا.

٨٩ - ووجه الانتباه إلى الفقرة ٣٤ من تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (A/HEC/14/24/Add.9) التي جاء بها أنه بعد زيارة المقرر إلى ألبانيا في آذار/مارس ٢٠١٠ أعلن وزير الخارجية أن ألبانيا على استعداد للتعاون تعاونا تاما شفافا مع التحقيقات التي تجرى في ادعاءات إساءة المعاملة والقتل، وذكر أن هذا الالتزام يعتبر خطوة إيجابية.

٩٠ - **السيد كوداما** (اليابان): قال إن وصف ممثل جمهورية كورية الشعبية الديمقراطية للاعتذار المقدم من رئيس وزراء اليابان في إعلان بيونغانغ المشترك بأنه كلام معسول هو وصف غير مقبول. وذكر أن مما يؤسف له أيضا أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لم تتخذ أي إجراء استجابة لشواغل المجتمع الدولي.

٩١ - **السيد ري تونغ إيل**(جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن ملاحظات ممثل اليابان هي مثال آخر لانخفاض المستوى الأدبي. وذكر أن كثيرات من الضحايا اللاتي استخدمن للمتعة قد فارقن الحياة وأن من غير الأخلاقي أن تمتنع حكومة اليابان عن تقديم التعويضات إلا بعد وفاة الضحايا. وأضاف أن هذا يمثل تناقضا صارخا مع المثل الذي ضربته بلدان أخرى، وحث اليابان على أن تحذو حذوها. وذكر أن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لا تسقط بالتقادم وأنه يتعين على اليابان أن تتحمل مسؤولية ما ارتكبته في الماضي من أعمال مشينة.

٩٢ - **السيدة إفانوفيتش** (صربيا): قالت إن ما تعتزمه حكومة ألبانيا من تقديم التعاون التام كما أشير إليه في الفقرة ٦٣ من تقرير المقرر الخاص المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي (A/HRC/17/28/Add.3) لم يتحقق. وأضاف أن الفقرة ٦٥ من التقرير، التي تشير إلى الادعاءات الخاصة بالاتجار في الأعضاء، تذكر أن تحويل عبء الإثبات لا يتسق تماما مع وظيفة تقصي الحقائق فيما يتعلق بحقوق الإنسان ولا مع مسؤولية الحكومة عن التحقيق والمحاكمة وإنزال العقاب.

٩٣ - **السيد نينا** (ألبانيا): قال إن ما يقال من أن حكومته لم تتعاون كلام مضلل. وذكر أن التحقيقات التي تجري

حاليا سواء في كوسوفو أو في ألبانيا هي الوسيلة الوحيدة لوضع حد للدعايات التي تروج ضد حكومته بما فيها ما ورد في بيانات لوفد الصرب في الجلسة السابقة والجلسة الحالية. وأضاف أن حقيقة الأمر هي أنه لا حكومة ألبانيا ولا حكومة كوسوفو ولا بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ولا أي طرف آخر يعنيه الأمر قد زُوِّد بأي دليل على هذه الادعاءات، وبذلك يظل الأمر شكلا من أشكال الدعاية التي يراد بها زعزعة الاستقرار في كوسوفو وعرقلة استمرار نموها وتحقيق الاستقرار فيها والسعي فوق كل شيء إلى تقويض الاعتراف المتزايد بها من جانب المجتمع الدولي. وقال إن الأحداث الجارية في شمال كوسوفو، بما فيها أعمال الحصار والمواجهة، من الواضح أنها جزء من سعي حكومة صربيا إلى تقسيم كوسوفو بالقوة. وذكر أن بعض أفراد الطبقة السياسية في صربيا لم يتعلموا فيما يبدو من تاريخهم ولا من تاريخ البلقان. ودعا إلى التعاون وحسن النية من جانب جميع الأطراف التي يتعلق بها الأمر.

رفعت الجلسة في الساعة ١/٠٠ مساء.